المبحث الأول

نظرية العمل أساس للقيمة

يتناول المبحث الأول شرح نظرية العمل أساس للقيمة فى ثلاثة مطالب كمايلى:

المطلب الأول: مضمون نظرية العمل أساس القيمة.

المطلب الثانى: نظرية فائض القيمة.

المطلب الثالث: نقد نظرية العمل أساس القيمة.

المطلب الأول: مضمون نظرية العمل أساس القيمة:

يعتبر آدم سميث هو أول من تعرض لهذه النظرية، ووضع البذور الأولي لها، لكن الاقتصادي الإنجليزي دافيد ريكاردو بلورها وصاغها في كتابه "مبادئ الاقتصادي السياسي" عام ١٨١٧. وقد زاد من أهمية هذه النظرية اعتماد كارل ماركس عليها في تحليله للنظام الرأسمالي، وإظهار ما يحتويه من تناقضات طبقية.

طبقا لهذه النظرية تتقرر القيمة علي أساس ما أنفق في إنتاج السلعة من عمل. فالقيمة الطبيعية للسلعة تتوقف علي مقدار ما بذل فيها من جهد أو عمل أثناء إنتاجها. ومعني هذا أن السلعة التي ينفق في إنتاجها ساعتان من العمل تساوي في قيمتها ضعف قيمة السلعة التي أنفق في إنتاجها ساعة واحدة من العمل. وكان ريكاردو يشترط لكي يكون العمل أساس لتقدير القيمة أن تكون السلعة نادرة، وأن تكون المنافسة كاملة.

والسبب في نسبة القيمة إلي العمل هو حاجة أصحاب هذه النظرية إلي مقياس عام غير قابل للتغير تقاس به السلع. فالنقود لاتصلح في نظرهم لأن تستخدم كمقياس عام، لأنها في ذاتها في تغير مستمر، ومن ثم لايمكن استخدام مقياس هو نفسه في حاجة إلي مقياس لاستعماله كأداة لتقرير قيم الأشياء المختلفة.

ولقد كان ريكاردو، وماركس من بعده، علي علم بالتفاوت الكبير في المهارات والقدرات التي يتمتع بها الأشخاص المختلفون، سواء في داخل المهنة الواحدة أو فيما بين المهن المختلفة، فكانوا علي علم بأن العمل عنصر غير متجانس، فهناك من أنواع العمل ما يتباين في نوعه، كعمل الطبيب وعمل المحامي وعمل المزارع وعمل المصانع، وما يتفاوت من كفاءته من حيث القدرة والذكاء والنشاط.

ولم تهمل نظرية العمل للقيمة عناصر الإنتاج الأخري، وبصفة خاصة رأس المال، بل أنها اعتبرت أن رأس المال والخامات ما هي إلا عمل بذل واختزن، وأن استخدامها في الإنتاج مرة أخري ما هو إلا استخدام لعمل سبق بذله في الماضي.

كارل ماركس استفاد من تحليل ريكاردو للقيمة واتخذها سلاحاً يهاجم به الرأسمالية، وحيث أن النظرية تقول أن العمل وحدة هو أساس القيمة وهو الذي يخلق القيمة فإن حصول طبقة الرأسماليين علي الفرق بين القيمة السوقية للسلعة، وما يدفع للعمال من أجر في إنتاجها إنما هو بمثابة استغلال للعمال، فالفرق بين الناتج الحقيقي للعمل، وبين الأجور التي تعطي عن هذا العمل هو فائض القيمة، يحصل عليه الرأسماليون علي شكل فوائد وأرباح وريع دون مقابل، فهم لايحصلون علي هذا الفائض في مقابل خدمات، وإنما لمجرد أنهم يملكون دون غيرهم عناصر الإنتاج الأخري.

المطلب الثاني: نظرية فائض القيمة:

تناول كارل ماركس نظرية العمل وجعلها الأساس الذي ينفذ منه إلي تقويض النظام الرأسمالي، فقال أن العمل ليس هو الذي يقرر القيمة فحسب بل هو المادة التي تتكون القيمة منها. إلا أنه وهو يجعل العمل كأساس لتقرير القيمة لايتردد في الاعتراف بها للمنفعة من أثر في تقرير القيمة وخاصة فيما يتصل بالقيمة الاستعمالية، ولكنه يستدرك فيقول أن المنفعة تقصر عن تفسير أو تحديد القيمة التبادلية، لأن طبيعة التبادل تقتضي وجود شيء مشترك متجانس بين السلعتين المتبادلتين، وإذا أمكن وجود الاشتراك في الأشياء فإنه من الصعب وجود التجانس بينها لأن منفعة سلعة ما تختلف عن منفعة سلعة أخري، وحتي بالنسبة للشخص الواحد فإننا نجد اختلافاً في المنفعة بالنسبة للسلعة الواحدة باختلاف الأوقات. ومن هنا يجئ التبادل، ولكن ثمة شيء مشترك متجانس لاخلاف عليه، هو كمية العمل المبذول في إنتاج السلعة.

ويستطرد ماركس قائلاً أن القيمة التي تمثلها السلعة ليست إلا عملاً مدخر، وبقدر ما تحويه السلعة من كمية العمل الاجتماعي تكون قيمتها. ويقصد ماركس بالعمل الاجتماعي ساعات العمل التي يقضيها عامل متوسط المهارة في إنتاج سلعة ما ويعمل في ظروف إنتاجية واجتماعية متوسطة. أى أنه يأخذ بالوسط الحسابي العام لعدد ساعات العمل التي تبذل في إنتاج سلعة ما لعامل متوسط المهارة من طبقة اجتماعية متوسطة لتقرير قيمة هذه السلعة.

ومما تجب ملاحظته أن ماركس يختلف عن علماء آخرين في أنه يعتبر العمل الذهنى كالعمل اليدوي كلاهما ينتج القيمة، ومن ثم فيجب حساب عمل المنظم ضمن تكاليف الإنتاج، ويختلف أيضا عن ريكاردو لأن ريكاردو كان يعارض في جعل الأرباح ضمن تكاليف الإنتاج.

ويقول ماركس بما أن العامل هو الذي ينتج القيمة فإنه يكون بذلك الشخص الذي أسهم إسهاماً إيجابياً في وجودها، ومن ثم فإنه يكون له الحق في ملكية ما ينتج بقدر إسهامه في هذا الإنتاج، وعلي هذا فإن قيمة عمله أى أجره يجب أن تتعادل مع قيمة السلعة المنتجة، ولكن الذي يحدث أنه وفقاً للنظام الرأسمالي يتحدد الأجر سلفاً ويقوم تعاقد بين العامل وصاحب العمل يحصل العامل بمقتضاه علي أجره ولاتكون له علاقة بالسلعة التي ينتجها. ونظراً لظروف المنافسة وازدياد العرض من العمل يتقاضي العامل أجراً يكاد يصل إلي حد الكفاف، أى بمقدار ما يكفي لأود حياته هو وأسرته فقط، في حين أن السلعة عندما تباع يتوقف ثمنها علي ظروف العرض والطلب. ولكن نظراً لأن الرأسمالي يكون سيداً للموقف فإن عقد العمل دائماً ما يكون في صالحه، أى أنه اذا كان إنتاج السلع الضرورية اللازمة لبقاء العامل حياً ليعيش عيشة الكفاف تتراوح بين ٥ أو ٦ ساعات في اليوم يعطيه أجراً بقدر هذه

الساعات ويجعله يشتغل في اليوم ما يتراوح بين ١٠ و١٢ ساعة. وقد اعتبر ماركس هذا الفرق استغلالاً ووجد الفرصة سانحة لكي يقوض النظام الرأسمالي عن طريق وصفه بالاستغلال. فقال أن العامل يعمل في اليوم ١٢ ساعة ولا يحصل إلا عي أجر ٦ ساعات، فأين مصير الست ساعات الباقية. أن الست ساعات الباقية يحصل عليها الرأسمالي بما له من نفوذ، إذن فهو مستغل.

وقد سمي ماركس الفرق بين كمية العمل الاجتماعي اللازم لإبقاء العامل حياً ليعيش عيشة الكفاف وبين كمية العمل الاجتماعي الذي تتقرر علي أساسه القيمة " بفائض القيمة " Mehrwert وكان ماركس يري أن الرأسمالي إنما يحصل علي هذا الفائض تحت ستار الفائدة أو الربح وبسبب احتكاره وملكيته لأدوات الإنتاج. ومن ثم فمن الضروري أن يعود هذا الفائض للعمال لأن أصحاب رؤوس الأموال إنما يحصلون عليه بدون وجه حق فهو من حق العمال ومن ثم يجب أن يعود إليهم.

المطلب الثالث: نقد نظرية العمل أساس القيمة:

تعرضت نظرية العمل أساس القيمة لمجموعة من الانتقادات يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

أولاً: تفشل هذه النظرية في تفسير أسعار الكثير من السلع التي لها قيمة تبادلية مرتفعة علي الرغم من أنه لم يبذل جهد في إنتاجها، أو أن الجهد الذي بذل لايتناسب مع هذه القيمة المرتفعة، وكمثال علي ذلك المعادن النفيسة التي يكون لها ثمن مرتفع مستمد من ندرتها وليس من جهد كبير بذل في إنتاجها. كما تفشل هذه النظرية في تفسير قيمة بعض الموارد الطبيعية التي تستمد قيمتها من ندرتها من ناحية، ومن زيادة طلب الأفراد علي خدماتها من ناحية أخري.

ثانياً: تفشل هذه النظرية في تفسير التغير في قيم بعض السلع، التي تزداد قيمتها نتيجة لمرور الوقت وليس نتيجة لجهد إضافي بذل في إنتاجها، كالزيادة في قيم اللوحات الفنية بعد موت منتجيها، وكالزيادة في قيم الخمور نتيجة لتقادمها.

ثالثاً: لايمكن أن نتصور، أن سلعة ما، يمكن أن يكون لها قيمة في السوق، ما لم تكن لها منفعة، مهما بذل في إنتاجها من مجهود. وعلي الرغم من أن ريكاردو، شأنه شأن آدم سميث، قد بين أن وجود المنفعة يعتبر شرط أساسي يجب أن يتوفر في السلعة، حتي يكون لها قيمة، إلا أنه لم يبين أن هذه المنفعة تعتبر إحدي العوامل المحددة للقيمة، بمعني أنه لم يشترط وجود علاقة طردية بين منفعة السلعة وبين قيمتها.

رابعا: نظرية العمل أساس القيمة قد أهملت جانب المستهلكين أو جانب الطلب واكتفت بجانب المنتجين أو جانب العرض.